إسرائيل والمسألة الفلسطينية:
من تعثّر "حل الدولتين" إلى خطاب "أرض إسرائيل"

وليد حباس وعبد القادر بدوي

تحت المجهر

- بتسلئيل سموتريتش عن الصهيونية الدينية يتولى سلطةً على الإدارة المدنية
- إستراتيجية حكومة نتنياهو السادسة: لا مفاوضات، لا انسحاب، لكن تهيئة فعلية للضم
- غزة: جولة قتال أخرى في ظل السماح بدخول عمال غزة إلى إسرائيل
- استشهاد شيرين أبو عاقلة، محكمة لاهاي، المونديال– مؤشرات على تضرر مكانة إسرائيل دوليًا
- المقاومة المحلية والجماهيرية المتنامية في الضفة تستنفر أجهزة الأمن الإسرائيلية العاجزة عن السيطرة عليها.

الانقضاض على المناطق المصنفة "ج": هدم في قرية دوما في ٢ شباط ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

تشكّل حكومة نتنياهو السادسة خطراً محدقاً على مستقبل القضية الفلسطينية في ظل تولي الصهيونية الدينية مناصب تنفيذية مهمة في ما يتعلق بإدارة أراضي الضفة الغربية والإدارة المدنية.

ملفات العودة إلى المفاوضات وحل الدولتين تبقى مغلقة وطيّ النسيان خلال فترة ولاية حكومة نتنياهو السادسة التي تضمنت في خطوطها العامة واتفاقياتها الائتلافية بنودًا تشير إلى انقضاض واسع النطاق على أراضي المنطقة المُصنفة "ج".

جولة قتالية أخرى في قطاع غزة تخلف ٤٩ شهيدًا، تحاول أن تدفع القطاع إلى الاختيار بين الحملات العسكرية وتدمير البنى التحتية والتسهيلات الاقتصادية الجديدة التي بدأت تبرز خلال العام ٢٠٢٢.

نمو متصاعد للمقاومة الفلسطينية المحلية، سواء عبر مجموعات منظمة أو عمليات فردية نوعية، تدفع إسرائيل إلى إعادة النظر في طبيعة علاقتها مع المدن الفلسطينية "النشطة" من جهة، ومع السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى

إحالة "ملف الاحتلال" من الأمم المتحدة إلى محكمة العدل الدولية للنظر في "الطبيعة الدائمة/ المؤقتة" للاحتلال تهيئ الساحة للمزيد من المقاطعة الدولية لإسرائيل في المستقبل.

التفاعل الدولي الرسمي مع ملف اغتيال شيرين أبو عاقلة، والتفاعل الدولي الجماهيري مع القضية الفلسطينية في المونديال: مؤشرات تشير إلى فشل سياسات إسرائيل في "تطبيع" سياساتها أمام الرأي العام الدولي.

المقدمة

كان الحدث الأبرز الذي ختم العام ٢٠٢٢ هو تشكيل حكومة نتنياهو السادسة، وتولي وزراء تابعين للصهيونية الدينية (في نسختها الأكثر تطرفًا) مناصب سيادية مهمة تمكنهم من إدارة شؤون الضفة الغربية المحتلة. وقد جاء هذا استنادًا إلى بنود الاتفاقيات الائتلافية التي نصت على تمكين اليمين الاستيطاني، ذي التوجه الخلاصي، من توسيع الاستيطان والتحكم بإدارة "الإدارة المدنية" التي توفر أهم قنوات الاتصال والتنسيق مع السلطة الفلسطينية ومع الفلسطينيين بشكلٍ عام. جاء هذا التطور في أعقاب انهيار حكومة بينيت–لابيد التي أقيمت على أساس استبدال نتنياهو، لكنها استمرت في التعامل مع الشعب الفلسطيني على أساس القواعد الإستراتيجية التي وضعتها حكومات نتنياهو على مرّ عقد من حكمه، وعبر المضي قدمًا في القمع بأشكاله المختلفة ومحاولات الاخضاع من دون تقديم أي أفق سياسي. في هذا الفصل، رصد وتحليل لأهم السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في العام ٢٠٢٢ (إبان حكومة بينيت–لابيد) واستشراف لوجهة الحكومة الإسرائيلية الجديدة (حكومة نتنياهو السادسة).

بشكل عام، انتظمت علاقة الاحتلال مع الشعب الفلسطيني في ٢٠٢٢ عبر مستويين مترابطين بنيويًا وغير قابلين للفك، هما: المستوى العام الإستراتيجي الذي يمكن تلخيصه بانتقال إسرائيل إلى "مرحلة نهاية حل الدولتين"، والثاني مستوى عملياتي يتمثل في التعامل مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة فقط عبر القمع الميداني والعسكري من دون وجود أفق سياسي.

أولًا، المستوى الإستراتيجي

يمكن القول إن إسرائيل انتقلت من مناورة " "تعثر حل الدولتين" إلى مرحلة "انتهاء حل الدولتين"، وهو انتقال تم على مدار سنوات عدة سابقة، لكنه تبلور بشكل أكثر وضوحًا خلال العام ٢٠٢٢ سواء في فترة حكومة نفتالي بينيت (حزيران ٢٠٢١–حزيران ٢٠٢٢)، أو خلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية التي شغل يائير لابيد خلالها منصب رئيس الحكومة (ابتداء من ١ تموز ٢٠٢٢) أو في شكل حكومة نتنياهو السادسة (التي أُعلن عن تشكيلها في ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢). تتميز مرحلة "تعثر حل الدولتين" بمراوغة المواقف الإسرائيلية والإعلان من جهة أنها مع المفاوضات وحل الدولتين من حيث المبدأ (بغض النظر عن نوعها) لكن دون اتخاذ خطوات عملية، سياسية، دبلوماسية للوصول إلى ذلك عبر الاستناد إلى حجج عدّة، أهمها غياب شريك فلسطيني أو عدم توفر ظروف مواتية، وفي الوقت نفسه الاستمرار في الاستيطان والتهويد والمثابرة على استخدام

إسرائيل انتقلت من مناورة " "تعثر حل الدولتين" إلى مرحلة "انتهاء حل الدولتين"، وهو انتقال تم على مدار سنوات عدة سابقة، لكنه تبلور بشكل أكثر وضوحًا خلال العام ٢٠٢٢.

القمع المنهج للشعب الفلسطيني من دون إعطاء أي أفق سياسي. أما مرحلة "انتهاء حل الدولتين" فتتميز بصعود التيارات والأحزاب الإسرائيلية اليمينية الملتزمة بالضم والرافضة أيديولوجيا وسياسيًا لفكرة الدولة الفلسطينية من أصلها (بما يشمل التفاوض السياسي مع الفلسطينيين). خلال العقد المنصرم، تحولت هذه التيارات من هامش العمل السياسي إلى جزء أساسي من الائتلافات الحكومية التي تستمد جزءًا من استقرارها من إرضاء هذه التيارات. يحتاج هذا الصعود، الذي عكسته نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢، إلى تمعن لفهم وتحليل تبعاته على المسألة الفلسطينية بشكل عام، وعلى مستقبل العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين في السنوات القادمة.

ثانيًا، المستوى الميداني ومساعي إدارة الاحتلال بدون أفق سياسي

في ظل انعدام أي أفق سياسي جدي، شهد العام ٢٠٢٢ تصاعدًا في القمع الإسرائيلي وارتفع عدد الشهداء ليصل إلى ٢٢٤ شهيدًا في الضفة الغربية وقطاع غزة. سقط في الضفة الغربية وحدها نحو ١٧١ شهيدًا، وهي الحصيلة الأعلى منذ العام ٢٠٠٥ التي تزايدت خاصة في ظل عملية "كاسر الأمواج" التي أطلقتها إسرائيل لكسر شوكة المقاومة.[١]

يعتبر تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية أحد أهم المستجدات التي شكلت المشهد في العام ٢٠٢٢ وشملت ثلاثة نماذج رئيسة، هي: نموذج العمليات المسلحة الفردية، ونموذج نابلس وجنين (تحديدًا كتيبة جنين وعرين الأسود) – شبه منظّمة– ونموذج الهبات الشعبية الجماهيرية (مثلًا، هبة القدس خلال ٢٠٢٢). الحدث الثاني هو العدوان العسكري الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة (تحديدًا ضدّ حركة الجهاد الإسلامي) في آب ٢٠٢٢ وسقوط عشرات الشهداء خلال أيام معدودة مما رفع حصيلة شهداء القطاع مع نهاية العام إلى ٥٣ شهيدًا. بالإضافة إلى أحداث عينية متفرقة كان لها صدى كبير مثل اغتيال الصحافية شيرين أبو عاقلة، أو البدء بالسماح للعمال الفلسطينيين من قطاع غزة العمل في إسرائيل للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٥. إن الاستخدام المفرط وغير المسبوق في التدخل العسكري لا يمكن ردّه فقط إلى تصاعد عمليات المقاومة، إنما يجب فهمه في سياق التحولات الإستراتيجية في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين التي ينعدم فيها أي أفق سياسي، الأمر الذي يدفع الجيش الإسرائيلي إلى أخذ دور فعال في محاولة "إخضاع" الفلسطينيين عبر فوهة البندقية.

تضافر المستوى الإستراتيجي والعملياتي سوية، وأثرا على بعضهما البعض خلال العام ٢٠٢٢. ولتقديم استعراض وافٍ لهذه التغيرات، فإن الفصل التالي ينقسم إلى أجزاء عدّة. الجزء الأول، يحلل صعود أقصى اليمين الجديد الإسرائيلي من خلال التركيز على مسألة الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. الجزء الثاني يركز على علاقة إسرائيل بالضفة الغربية بالتركيز على تصاعد عمليات المقاومة وتنوعها من جهة، وعلى التغييرات الجوهرية في علاقة أحزاب الصهيونية الدينية بالإدارة المدنية. الجزء الثالث يتناول ملف

غزة التي تشهد هدوءًا نسبيًا على الرغم من اندلاع جولة قتال خاطفة خلفت ٤٩ شهيدًا. في القسم الرابع والأخير، يركز الفصل على التفاعلات الدولية مع القضية الفلسطينية خصوصًا في ما يتعلق بملف اغتيال شيرين أبو عاقلة وقضية التعاطف الجماهيري مع القضية الفلسطينية في فترة المونديال.

حملة "كاسر الأمواج" - ٢٠٢٢

صورة أرشيفية لأحد اقتحامات جنين عام ٢٠٢٢. (صحف)

بدأت حملة "كاسر الأمواج" في ٣١ آذار ٢٠٢٢ وما زالت مستمرة في بداية العام ٢٠٢٣. وجاءت الحملة الواسعة بعد سلسلة عمليات في داخل إسرائيل أهمها: عملية بئر السبع (٢٢ آذار وقتل فيها ٤ إسرائيليين)، عملية الخضيرة (٢٧ آذار وقتل فيها جنديان إسرائيليان)، عملية بني باراك (٢٩ آذار وقتل فيها ٥ إسرائيليين). خلصت التقديرات الإسرائيلية إلى أن هناك "موجة" غير مسبوقة في العمليات ستستمر إذا لم يتم إيقافها، وأن أحد أسباب تمكن الفلسطينيين من تنفيذ عمليات يكمن في وجود ثغرات في جدار الفصل العنصري. من هنا، كان اسم الحملة "كاسر الأمواج" كونها شملت ثلاثة تدخلات عسكرية: ١) إعادة هندسة جدار الفصل العنصري في منطقة شمال الضفة الغربية، وإغلاق الفتحات، ونصب أجهزة إنذار إلكترونية متقدمة (لـ "كسر" الموجة)، ٢) حملة عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية، ٣) عمليات عسكرية في داخل إسرائيل (وهذه استمرت ثلاثة أشهر فقط). وضمت الحملة عمليات حربية مكثفة شاركت فيها كتيبة نيتسان (وحدة ٦٣٦)، والمخابرات والشرطة الإسرائيلية، واستُدعيت ثلاث وحدات أخرى وجُنّد نحو ١٣٠٠ جندي لمساندة عمل حرس الحدود. في غضون ٧٥ يومًا، نفذ الجيش الإسرائيلي نحو ٥٢٧ عملية.

وكان واضحًا أن حملة "كسر الأمواج" كانت تهدف إلى تحويل العمل المقاوم في الضفة الغربية من حالة "هجوم" إلى حالة "دفاع عن النفس" مستمرة، خصوصًا (ولكن ليس حصرًا) في مدينتي جنين ونابلس. وشملت عمليات الجيش إعدامات ميدانية، استخدام غير مسبوق لبعض التقنيات العسكرية مثل القذائف التفجيرية، واستخدام طائرات بدون طيار، وغيرها. كما أن العملية شملت تدخلات عسكرية في مناطق "التخوم" بحيث أجرت وحدات هندسية "تصليحات" في جدار الفصل، وغيرت من قوانين إطلاق النار على "المتسللين" بحيث استشهد عاملان أثناء اجتياز الجدار. في الأيام الأولى من الحملة، استمرت عمليات المقاومة في داخل إسرائيل وشملت عملية تل أبيب-الديزنغوف (٧ نيسان وقتل فيها ٣ إسرائيليين)، عملية العاد (٥ أيار وقتل فيها ٤ إسرائيليين). بعد أشهر عدّة، انتقدت الصحافة الإسرائيلية عملية "كاسر الأمواج" واتهمتها بأنها لم تنه "موجه العمليات"، وإنما دفعت المقاومين الفلسطينيين إلى تغيير "وجهتهم" بحيث انتقلت عمليات المقاومة من الضرب في الداخل الإسرائيلي إلى الضرب في المواقع الإسرائيلية داخل الضفة الغربية. في نهاية العام، أقر الجيش الإسرائيلي بارتفاع عمليات المقاومة داخل الضفة الغربية بشكل دراماتيكي لتشمل ٢٨٥ عملية إطلاق نار.

أولًا: اليمين الديني الاستيطاني يصعد إلى الحكم

توفر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي جرت في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢ مؤشرات واضحة حول طبيعة المناخ السياسي داخل إسرائيل، خصوصًا المتعلق بحلّ المسألة الفلسطينية، طبيعة الدولة/الكيان الفلسطيني في تصور كل حزب إسرائيلي، بالإضافة إلى علاقة الأحزاب الإسرائيلية بالمشروع الاستيطاني داخل الضفة الغربية والقدس (انظر/ي جدول رقم ١). تاريخيًا، ارتبط مشروع التسوية السياسية بحزب العمل (اليسار الصهيوني)، وتحولت اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٩) إلى الأرضية السياسية التي تجد معظم الأحزاب السياسية في إسرائيل نفسها ملزمة بالانصياع إلى مخرجاتها: سواء في محاولة الوصول إلى تسوية سياسية ترضي الشارع الإسرائيلي بغض النظر عن استجابتها للمطالب الفلسطينية (سلوك اليسار الصهيوني) أو التعامل مع مخرجات أوسلو كأمر واقع (مثل، قيام سلطة فلسطينية وخطاب حل الدولتين) وفي الوقت نفسه عرقلة أي جهد سياسي حقيقي للوصول إلى تسوية سياسية (سلوك اليمين الصهيوني). بيد أن تقسيمة الخارطة السياسية الإسرائيلية إلى يسار- يمين انتهت تدريجيًا، ووصلت ربما إلى نهايتها مع تقلص حجم اليسار الصهيوني وغيابه شبه التام عن الساحة السياسية-الحزبية الإسرائيلية.

وبشكل عام، انتقل التقسيم السياسي-الحزبي داخل إسرائيل من تقسيمة يسار-يمين وفق الموقف من التسوية السياسية إلى عامل غير ذي صلة في المشهد الحزبي الإسرائيلي الذي مرّ بعملية إعادة نظم للانقسامات الحزبية من الأيديولوجي- سياسي إلى قضايا داخلية حول طابع الدولة. في هذا التحول، تبنت أحزاب المعارضة من أحزاب الوسط مثل حزب "يوجد مستقبل" و"أبيض أزرق" كثيرًا من مواقف اليمين المركزية في ما يتعلق بالاستيطان أو الانسحاب من مناطق الأغوار أو القدس، ناهيك عن الموقف من حق العودة، في المقابل تحول اليمين إلى مواقف أكثر تشددًا وتصلبًا. لهذا التحول تبعات على مستقبل حل الصراع، بدت واضحة خلال فترة ولاية حكومة بينيت-لابيد التي تفككت في حزيران ٢٠٢٢، ويمكن تلخيصها في التحولات الثلاثة الآتية:

١. الانسحاب من الأرض المحتلة: تحول النقاش السياسي داخل إسرائيل من نقاش حول الانسحاب من الأراضي المحتلة (تحديدًا الضفة الغربية والقدس) إلى نقاش يتعلق بكيفية ضم المناطق المصنفة "ج" إلى إسرائيل. بمعنى آخر، تحول النقاش من اعتبار الأراضي "ج" أراضيَ محتلة وبالتالي البحث في شروط الانسحاب الإسرائيلي منها (ضمن اتفاقيات وضع نهائي أو اتفاق إقليمي، مصير غور الأردن، تواجد عسكري إسرائيلي على طول الشريط الحدودي مع

> **تحول النقاش السياسي داخل إسرائيل من نقاش حول الانسحاب من الأراضي المحتلة (تحديدًا الضفة الغربية والقدس) إلى نقاش يتعلق بكيفية ضم المناطق المصنفة "ج" إلى إسرائيل.**

الأردن... إلخ) إلى اعتبار الأراضي "ج" أراضي إسرائيلية يهودية توراتية، وبالتالي البحث عن طبيعة السيادة الإسرائيلية فوقها (ضم زاحف، ضم أحادي الجانب، ضم بموجب صفقة توافق عليها الولايات المتحدة).

الملف		الأحزاب	الحجم	
			مقعد	نسبة
حل المسألة الفلسطينية	ضم كل أو أجزاء من الضفة الغربية	الليكود (٣٢)، الصهيونية الدينية (١٤)	٤٦	٪٣٨
	انسحاب من الأراضي المحتلة (باستثناء الكتل الاستيطانية الكبرى)	يوجد مستقبل (٢٤)، العمل (٤)، إسرائيل بيتنا (٦)	٣٤	٪٢٨
	الانسحاب من كامل الأرض المحتلة	الأحزاب العربية (١٠)	١٠	٪٨
	لا يوجد رأي سياسي واضح[٢]	شاس (١١)، يهودوت هتوراة (٧)، المعسكر الدولاني (١٢)	٣٠	٪٢٥
الدولة الفلسطينية	فقط حكم ذاتي	الليكود (٣٢)، الصهيونية الدينية (١٤)، المعسكر الدولاني (١٢)	٥٨	٪٤٨
	دولة منزوعة السيادة	يوجد مستقبل (٢٤)، العمل (٤)، إسرائيل بيتنا (٦)	٣٤	٪٢٨
	دولة ذات سيادة كاملة	الأحزاب العربية (١٠)	١٠	٪٨
	لا يوجد رأي سياسي واضح	شاس (١١)، يهودوت هتوراه (٧)	١٨	٪١٥
المستوطنات في الضفة الغربية	توسيع وتعزيز	الليكود (٣٢)، الصهيونية الدينية (١٤)	٤٦	٪٣٨
	الحفاظ على الكتل الكبرى فقط	يوجد مستقبل (٢٤)، العمل (٤)، إسرائيل بيتنا (٦)، المعسكر الدولاني (١٢)	٤٦	٪٣٨
	إخلاء كامل المستوطنات	الأحزاب العربية (١٠)	١٠	٪٨
	لا يوجد رأي سياسي واضح	شاس (١١)، يهودوت هتوراه (٧)	١٨	٪١٥

جدول رقم ١: مواقف الأحزاب الإسرائيلية من ملفات مختارة بناء على برنامجها الحزبي-الانتخابي (تشرين الثاني ٢٠٢٢)

٢. الدولة الفلسطينية: بالنسبة للأراضي التي نُقلت الصلاحيات الإدارية والأمنية فيها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل أراضي "أ" (١٢ ٪) وأراضي "ب" (٢٨٪)، فقد تحول النقاش من اعتبار السلطة الفلسطينية جهازاً بيروقراطياً يسعى إلى إقامة دولة (State in-the-making) وبالتالي البحث في نقل صلاحيات إضافية، وتعزيز/ عدم تعزيز قدرات بناء الدولة، إلى اعتبار السلطة الفلسطينية فقط مشروع حكم ذاتي، وبالتالي البحث في شروط المحافظة على أجهزة السلطة الإدارية والعسكرية في مكانة ما تحول دون انهيارها لكنها تمنع تطورها إلى نواة دولة. ترى أحزاب المعارضة من الوسط، أن أقصى ما يمكن أن تتطور إليه السلطة الفلسطينية هو وصولها إلى مرتبة حكم ذاتي له دور وظيفي غير سياسي وإنما إداري–أمني. وربما لهذا السبب قام بيني غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٢ بإعادة قنوات الاتصال مع السلطة الفلسطينية مصرحًا بأن "اللقاءات تأتي لأغراض غير سياسية بتاتًا،[٣] بينما وفي التوقيت نفسه، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بينيت أمام الرئيس الأميركي بايدن بأنه "لن تكون هناك دولة فلسطينية".[٤]

٣. الاستيطان: تحول النقاش داخل إسرائيل من نقاش حول "أخلاقية" الاستيطان وشرعيته حسب القانون الدولي، أو الضرورات الأمنية للاستيطان، إلى نقاش عقائدي حول أحقية اليهود بـ "العودة" إلى أرض إسرائيل التوراتية. وبالتالي، فإن تفكيك الاستيطان يبدو بالنسبة للعديد من الأحزاب الإسرائيلية اليمينية بمثابة "خطيئة" دينية. في المقابل، وفي ظل حيازة الاستيطان في الضفة الغربية على شبه إجماع داخل الساحة السياسية–الحزبية القائمة، فإن النقاش السياسي الحالي بات يتعلق خلال العام ٢٠٢٢ بمدى توسيع الاستيطان، وتوقيت توسيعه. وبدلاً من النقاش حول "معقولية" الانسحاب من الكتل الاستيطانية الكبرى، أصبح النقاش داخل إسرائيل حول "معقولية" و"ضرورة" تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية الصغرى المبعثرة في جبال الضفة الغربية.

> **وبدلاً من النقاش حول "معقولية" الانسحاب من الكتل الاستيطانية الكبرى، أصبح النقاش داخل إسرائيل حول "معقولية" و"ضرورة" تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية الصغرى المبعثرة في جبال الضفة الغربية.**

باختصار، إضافة إلى العديد من التغيرات الإقليمية (اتفاقيات أبراهام) والدولية (انشغال المجتمع الدولي بقضايا يعتبرها أكثر راهنية من المسألة الفلسطينية كالحرب الأوكرانية وعلاقة الولايات المتحدة والصين)، فإن هناك تغيرًا أساسيًا داخل المجتمع الإسرائيلي أفضى إلى هذه الحالة: صعود حجم اليمين الجديد وتمثيله ودوره في إسرائيل، خصوصًا تيار الصهيونية الدينية. إن التحولات الثلاثة التي حصلت تراكميًا على مدى سنوات عدة سابقة من حكم اليمين، ووصلت ذروتها في حكومة بينيت–

لابيد عام ٢٠٢١–٢٠٢٢، تشكل الأرضية التي تنطلق منها حكومة نتنياهو السادسة – والتي وضعت أسسها من قبل حكومات نتنياهو خلال العقد المنصرم – وستحاول أن تذهب بهذه التحولات إلى مستويات أبعد وسياسات أكثر تشددًا ساعية ليس فقط إلى تثبيت حقائق ميدانية جديدة (توسيع الاستيطان) وإنما إلى: ١) تعديل طبيعة الاستيطان بما يمهد لضم قانوني لاحق ٢) إعادة هيكلة العلاقة بين الجيش الإسرائيلي، الحكومة اليمينية، الإدارة المدنية بهدف تمكين مجتمع المستوطنين من التقرير في مستقبل الضفة الغربية ككل.

على ضوء ذلك، يمكن القول إن النهج الإسرائيلي المتعلق بالمسألة الفلسطينية يدفع إسرائيل للدخول في مأزق التعامل مع الشعب الفلسطيني الذي عجزت حتى الآن كل السيناريوهات والبدائل المطروحة – سواء في مراكز الأبحاث الإسرائيلية أو في أجندات الأحزاب الإسرائيلي – عن توفير حل للخروج منه، وهو مأزق آخذ بالتفاقم والتعمق والتعقيد (انظر/ي الشكل رقم ١). لقد ازدادت في السنوات الأخيرة الدراسات والتقارير الإسرائيلية الصادرة عن مراكز أبحاث مقربة جدًا من دوائر صنع القرار الإسرائيلي تحاول أن تحلل هذه الأزمة الإسرائيلية، وتطرح سيناريوهات للخروج منها.[٥] لكن الواضح بالنسبة لإسرائيل هو أن اليمين المتدين والشعبوي من جهة، والمعارضة من جهة ثانية، هما التيارين الوحيدان اللذان يملكان حظوظًا انتخابية لإدارة السياسية الإسرائيلية في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، ومن غير المتوقع في ظل الانزياح الثابت نحو اليمين واليمين المتطرف أن يكون هناك تغيير جوهري في ما يخص المسألة الفلسطينية العالقة، أو الخروج من المأزق الإسرائيلي المتعلق بها.

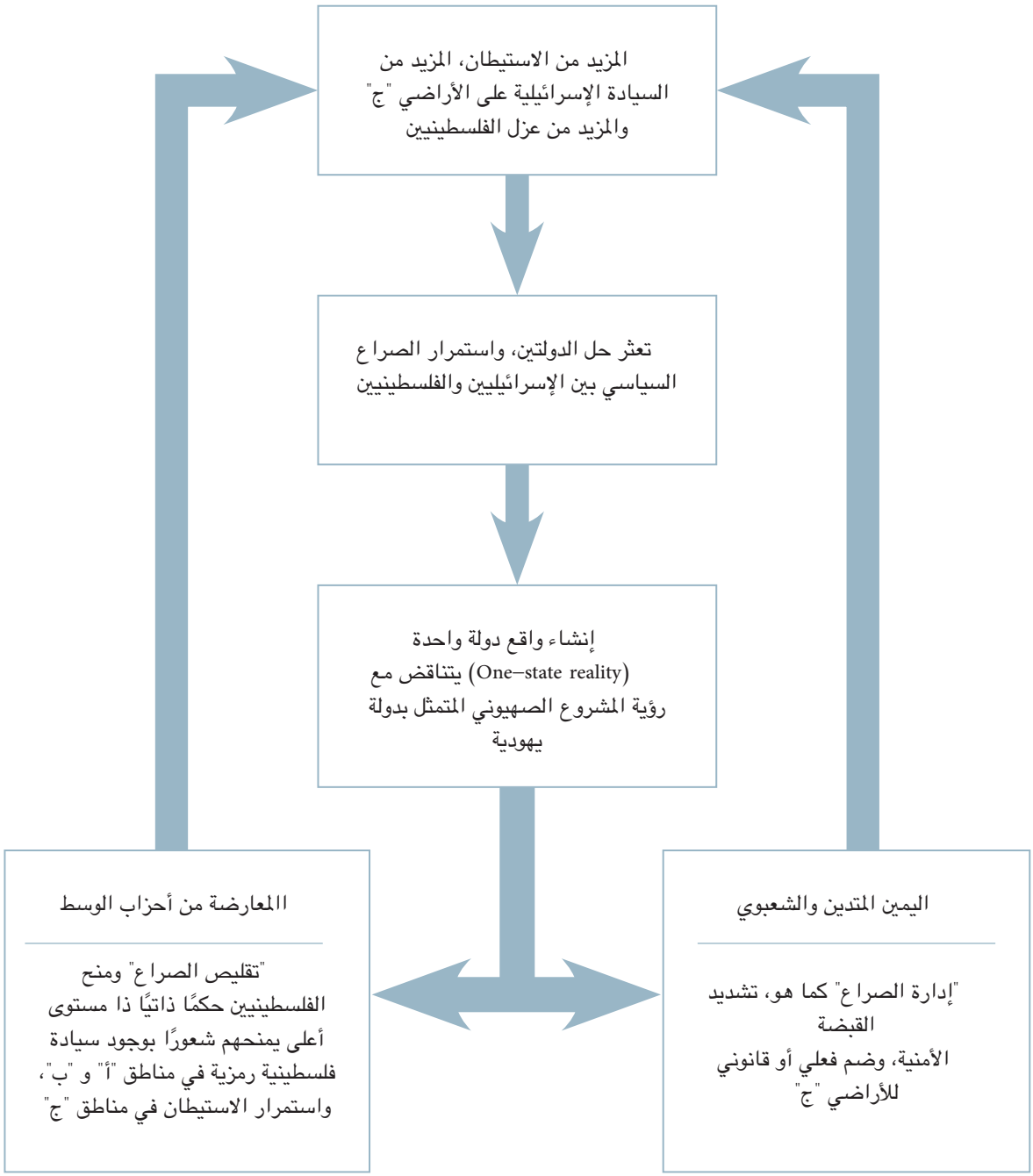

الشكل رقم ١: مأزق اليمين الإسرائيلي الاستيطاني في ما يخص حل المسألة الفلسطينية.

ثانيًا: الضفة الغربية في قبضة الصهيونية الدينية الاستيطانية

تركز انشغال الحكومات الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٢ في ما يتعلق بالضفة الغربية في مسألتين تبادلتا التأثير: ١) تقديم تسهيلات "إغرائية" للفلسطينيين وفتح قنوات اتصال غير سياسية مع المسؤولين الفلسطينيين، وإجراء تغييرات على إستراتيجيات التحكم بالفلسطينيين (طرح فكرة إتاحة استخدام مطار، زيادة عدد العمال بما في ذلك عمال قطاع غزة... إلخ) وفي الوقت نفسه توسيع الاستيطان في الضفة الغربية. بدا هذا النهج واضحًا بين حزيران ٢٠٢١ وآذار ٢٠٢٢ (قبيل اندلاع موجات المقاومة المسلحة). ٢) محاولة اجتثاث نشاطات المقاومة الفلسطينية، بحيث أن التنامي المضطرد لنشاطات المقاومة استحوذ على معظم اهتمام الحكومات الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٢ (وهو نهج بدأ في نيسان ٢٠٢٢ وما زال مستمرًا حتى كتابة هذا التقرير).

أولًا، كيف تعاملت حكومة بينيت-لابيد مع الفلسطينيين؟

حسب التقارير الإسرائيلية الصادرة عن معاهد مقربة من دوائر صنع القرار، فقد كان هناك "حماسة" لدى السياسيين الإسرائيليين، خصوصًا الحكومة الإسرائيلية السابقة بقيادة بينيت–لابيد، لأطروحة تقليص الصراع،[٦] التي تعني حسب الفهم الإسرائيلي، "الإدارة المستمرة للصراع مع إبقائه دون مستوى التفجر. بيد أن سلوك حكومة بينيت–لابيد يشير إلى أنها لم تقم بأي خطوات سياسية سوى أنها أدخلت القليل من التغييرات الاقتصادية وفتحت قنوات اتصال غير سياسية مع المسؤولين الفلسطينيين. ليس واضحًا ما إذا كانت هذه التغييرات تأتي في سياق الاستجابة إلى احتياجات إسرائيلية داخلية تتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي مثلًا، أم أنها كانت مدفوعة بإعادة ضبط منظومة "إدارة السكان الفلسطينيين" بحيث تتيح "انفراجات" تحول دون تفاقم الوضع المتردي أمنيًا. لكن الواضح أنه ليس هناك أي خطة حكومية إسرائيلية معلنة تجاه الفلسطينيين خلال فترة ولاية بينيت–لابيد، سوى استمرارها بالاستيطان، وتهويد القدس، ومصادرة الأراضي، والتصعيد الأمني الذي ترافق مع ارتفاع حاد في عدد الشهداء والمصابين مقارنة بالأعوام السابقة، الأمر الذي لا يجعلها أقل عدوانية من حكومات نتنياهو السابقة (٢٠٠٩–٢٠٢١).

> سلوك حكومة بينيت-لابيد يشير إلى أنها لم تقم بأي خطوات سياسية سوى أنها أدخلت القليل من التغييرات الاقتصادية وفتحت قنوات اتصال غير سياسية مع المسؤولين الفلسطينيين.

وفي ما يتعلق بالجانب الحياتي والاقتصادي، زاد عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل عن ٢٠٠ ألف عامل، وهي ليست زيادة كمية وحسب (مقارنة بنحو ١٥٠ ألف في العام الذي سبق)، وإنما زيادة نوعية شملت تخصيص تصاريح عمل في قطاع الهاي–تك، المرضين، المهندسين وغيرها.[٧] كما

أن العام ٢٠٢٢ شهد، لأول مرة منذ العام ٢٠٠٥، دخول آلاف العمال من قطاع غزة. كما أن الخطوات الإسرائيلية شملت تنسيقًا اقتصاديًا، مثل إعادة العمل باللجنة الاقتصادية المشتركة دون أن يؤول ذلك إلى أي تغيير ملموس على الوضع الاقتصادي الراهن، إنشاء بنك إسرائيلي لتركيز التعامل مع البنوك الفلسطينية، ومنح تسهيلات لوجستية للتجار الكبار.[٨] أخيرًا، شهد العام ٢٠٢٢ العديد من اللقاءات بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين حول قضايا غير سياسية، وهو أمر كان قد توقف في حكومات نتنياهو المتعاقبة قبل العام ٢٠٢١.

بيد أن المسؤولين الإسرائيليين يعلمون أن هذه ما هي سوى محاولة أخرى لإدارة الصراع، على أن هناك خطرين (بالنسبة للإسرائيليين) ما يزالان يلوحان في الأفق بسبب استمرار الاحتلال العسكري (المتمثل في سيطرة الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية) والمدني (المتمثل بالاستيطان): إما الوصول إلى "واقع دولة واحدة يسود فيها نظام الأبارتهايد"، وإما انشاء دولة فلسطينية وبالتالي التخلي عن أراضي الضفة الغربية.[٩] ثمة عاملان اثنان برزا خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ وقوضا الجهود الإسرائيلية الدافعة باتجاه إدخال تغييرات حياتية واقتصادية جديدة، وهما: أولًا، انتهاء ولاية حكومة بينيت-لابيد التي، في ما يخص المسألة الفلسطينية، اتفقت على تغليب وجهات نظر الوسط (غانتس ولابيد) على حساب وجهات النظر اليمينية (بينيت وساعار). مع سقوط هذه الحكومة، وانتخاب حكومة يمينية متدينة واستيطانية يرأسها نتنياهو ويشارك فيها سموتريتش وبن غفير، فإنه من المتوقع أن يعود نهج نتنياهو السابق، والمتمثل بالتعنت الإسرائيلي الواضح: لا مباحثات مع الفلسطينيين، المزيد من الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوسيع الاستيطان بشكل مكثف، والاستخدام المفرط للقوة. ثانيًا، كان العامل الثاني والأهم هو تنامي المقاومة الفلسطينية خلال العام ٢٠٢٢.

ثانيًا، اشتداد المقاومة في الضفة الغربية

انصب الاهتمام الإسرائيلي في ما يتعلق بالضفة الغربية على تنامي أعمال المقاومة الفلسطينية، التي اتخذت ثلاثة أشكال أساسية: ١) عمليات فردية نوعية، بالتحديد بين شباط ٢٠٢٢ ونيسان ٢٠٢٢، في مدن إسرائيلية في الداخل خلفت عدة قتلى وجرحى. ٢) عمليات منظمة من خلال مجموعات مثل "عرين الأسود" و "كتيبة جنين"، وغيرها. هذا الشكل من المقاومة شكل خطرًا بالنسبة لإسرائيل بسبب سماته الفردية والابتعاد عن الفصائل الرئيسة، وبسبب كثافة عمليات إطلاق النار التي تنفذها هذه المجموعات التي تصل أحيانًا إلى عشر عمليات يوميًا. ٣) انكسار حاجز الخوف لدى الفلسطينيين، خصوصًا في القدس، وتحول الهبات لديهم إلى أمر روتيني خصوصًا خلال شهر رمضان.

بالتحديد النوعين الأول والثاني من المقاومة دفعا إسرائيل إلى:

- تكثيف العمليات العسكرية تحديدًا في نابلس وجنين، والقيام بعمليات اغتيال في وضح النهار.

هدفت هذه العمليات، التي تصاعدت من حيث العنف الإسرائيلي المنقطع النظير، إلى صناعة معادلة ردع جديدة توجهها إسرائيل على ما يبدو لمجموعات المقاومة ذات الطابع الشبابي وغير المنتمي حزبيًا. كما أن إسرائيل تهدف أيضًا إلى إحراج السلطة الفلسطينية أمام الفلسطينيين من خلال "إجبارها" على الاختيار بين استمرار العنف الإسرائيلي المنفلت من جهة أو "ضبط" الأمن في المدن الفلسطينية بناء على أجندة إسرائيلية.

- اتهام السلطة الوطنية الفلسطينية بالضعف وعدم قدرتها على ضبط الشارع الفلسطيني: من جهة، تتهم إسرائيل السلطة الفلسطينية بفقدان السيطرة الأمنية على مدن كاملة مثل نابلس وجنين، وتقوم من جهة أخرى بمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة سيادتها التي حددتها لها اتفاقيات أوسلو، وتخصم مبالغ من أموالها الواردة من جباية المقاصة. دفع هذان السلوكان المتناقضان تجاه السلطة، واللذان يبادر لهما المستوى السياسي الإسرائيلي، جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى أخذ زمام المبادرة وتكثيف عملياته داخل الضفة بشكل منفلت. هذه المعطيات (انظر أيضًا الجدول ٢) دفعت الجيش إلى الزج بوحدات إضافية للخدمة في الضفة الغربية، الأمر الذي ترافق مع توجيه المؤسسة العسكرية (كما فعل رئيس هيئة الأركان السابق كوخافي)، وليس فقط المؤسسة السياسية، انتقادات لاذعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن قراءة السلوك الإسرائيلي تجاه السلطة الفلسطينية في ظل تنامي أعمال المقاومة، فإن هناك هامشاً عريضاً يسمح بالادعاء بأن لإسرائيل مصلحة في إبقاء العلاقة مع السلطة الفلسطينية على هذا المستوى حيث يتم منعها من ممارسة سيادتها في الوقت الذي تتهمها فيه بعجزها عن هذه الممارسة، ما يشكل مسوغًا لها للتنصل من الملفات السياسية إما بسبب "عدم وجود شريك" وإما بسبب المقاومة.

من جهة، تتهم إسرائيل السلطة الفلسطينية بفقدان السيطرة الأمنية على مدن كاملة مثل نابلس وجنين، وتقوم من جهة أخرى بمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة سيادتها التي حددتها لها اتفاقيات أوسلو، وتخصم مبالغ من أموالها الواردة من جباية المقاصة.

	٢٠٢٢	٢٠٢١
عمليات إطلاق نار في الضفة الغربية	٢٨٥	٦١
قتلى إسرائيليون	٣١	٤
عمليات إلقاء حجارة	٧٥٨٩	٣٨٠٥
قطع أسلحة مهربة من الأردن تم ضبطها من قبل الإسرائيليين	٥٣١	---

جدول رقم ٢: العمليات التي سجلها الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٢٢، مقارنة بعام ٢٠٢١.

الصهيونية الدينية تتحكم بالإدارة المدنية والضفة الغربية

استمرت حكومة بينيت–لابيد مدة عام ونيف فقط قبل أن تنهار وتخلفها حكومة نتنياهو السادسة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. الحدث الأبرز الذي يخص المسألة الفلسطينية يكمن في تولي أشخاص عن الصهيونية الدينية الاستيطانية، من ذوي الفكر الترانسفيري المبني على مسوغات دينية توراتية، مناصب سيادية/ مهمة تتعلق بالفلسطينيين. وتضم الحكومة الجديدة ٢٨ حقيبة وزارية من ضمنها ١٦ لحزب الليكود، ٣ لحزب "الصهيونية الدينية" (برئاسة سموتريتش)، و٣ لحزب "قوة يهودية" (برئاسة بن غفير)، و٦ حقائب وزارية أخرى موزعة على حزبي الحريديم.

ولعل حزب "الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية" يتطلبان المزيد من التعمق، خصوصًا في ظل بنود الاتفاقيات الموقعة بين القوائم المشكلة لها. مع أن كلا الحزبين ينتميان إلى اليمين الديني الاستيطاني العقائدي، الذي يدعو إلى الحفاظ على أرض إسرائيل الكاملة (بما يشمل الأرض المحتلة)، وتهجير الفلسطينيين أو إخضاعهم لمنظومة ضبط وتحكم "تحيّدهم" عن المشهد السياسي، فإن هناك تباينات في الأجندة الراهنة التي يبتغي كل حزب تمريرها من خلال مشاركته في الحكومة الحالية. من جهة، يهتم حزب سموتريتش بتوسيع الاستيطان في أراضي الضفة الغربية والقدس، والحدّ من "توسع الفلسطينيين" على أراضي "ج"، فيما ينصب اهتمام حزب بن غفير أكثر بالتعامل مع الفلسطينيين كسكان، بما يشمل ذلك تطوير منظومة الأمن الداخلي، قمع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، عسكرة مدفوعة بروح قومية للمجتمع الإسرائيلي. وبشكل أكثر ملموسًا، يمكن استشراف الآتي:[١٠]

١. إعادة هيكلة العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى الأمني الإسرائيليين في ما يخص العلاقة مع الضفة الغربية. ففي ٢٦ كانون الأول ٢٠٢٢، تم سن قانون جديد يسمح بوجود وزير ثانٍ داخل وزارة الدفاع، على أن تكون له صلاحيات محددة يتم سحبها من وزير الدفاع، ومنحها للوزير الثاني داخل الوزارة نفسها، وهي صلاحيات تتعلق بالتحكم بجهاز منسق الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة (COGAT) والإدارة المدنية. قد يعتبر هذا تحولًا نوعيًا في هيكلية الجيش شبيه بالتحول الذي حصل أثناء الانتقال من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية في العام ١٩٨١. وفي حكومة نتنياهو السادسة، هذا يعني نقل صلاحيات مناصب مفتاحية ووضعها بيد الصهيونية الدينية الاستيطانية، مثل التحكم في قنوات الاتصال الرسمية، الإدارية والأمنية، بين الجيش والسلطة الفلسطينية، فرز أراضي الضفة الغربية وتسويتها، التوسع الاستيطاني، الهدم والبناء، تصاريح العمال، وغيرها. من جهة، خلق هذا التحول تصدعات تتعلق

نقل صلاحيات مناصب مفتاحية ووضعها بيد الصهيونية الدينية الاستيطانية، مثل التحكم في قنوات الاتصال الرسمية، الإدارية والأمنية، بين الجيش والسلطة الفلسطينية، فرز أراضي الضفة الغربية وتسويتها، التوسع الاستيطاني، الهدم والبناء، تصاريح العمال، وغيرها.

بهيكلية القرارات داخل الجيش وتراتبيتها، وقد ظهرت خلافات على الصلاحيات بين وزير الدفاع الجديد (غالانت) والوزير الثاني داخل وزارة الدفاع (سموتريتش) قد لا يمكن في الوقت الحالي استشراف مدى جديتها وطبيعة انعكاساتها المستقبلية.

٢. إنشاء وزارة جديدة تحت مسمى وزارة "المهمات القومية"، ومنحها إلى وزيرة من الصهيونية الدينية (أوريت ستروك). وينص البند ١٧ من الاتفاق على أن ممثلاً عن وزارة المهمات القومية سيكون عضوًا في مجلس أراضي إسرائيل، واللجان الموازية التي تتعلق بالتخطيط والبناء في الأراضي "ذات الأولوية القومية". كما أن القضايا المتعلقة بالأراضي والمحالة إلى "محكمة العدل العليا" تتطلب ردًا من الدولة للنظر فيها أمام المحكمة.

٣. تنص الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وحزب الصهيونية الدينية على منح الأخيرة ضمانات وتعهدات بإدخال تغيرات كبرى على المشروع الاستيطاني لتوطيده قانونيًا، وتوسيعه جغرافيًا، وتقويته ماليًا، وخدماتيًا. تشكل هذه البنود، وضع خطط خماسية، وتخصيص ميزانيات كبرى (سموتريتش هو وزير المالية مدة عامين وهو نفسه وزير ثانٍ مسؤول عن الضفة الغربية في وزارة الدفاع)، المضي في تسوية أراضي الضفة الغربية (سموتريتش هو من مؤسسي جمعية ريغافيم التي تعنى بالدفاع التوراتي عن أراضي "يهودا والسامرة" أمام "هجوم العرب")، تركيز الاستيطان وتعزيزه في بيت إيل، الخليل، والمستوطنات العقائدية المهمة بالنسبة لتيار الصهيونية الدينية والتي لا تقع داخل الكتل الاستيطانية الكبرى، إعادة ما يسمى "أملاك اليهود" في الضفة الغربية والقدس التي تعود إلى فترة ما قبل ١٩٤٨ إلى أصحابها اليهود، والتي صنفتها الأردن كأملاك "عدو" خلال فترة حكمها (١٩٤٨-١٩٦٧) وظلت مصنفة على هذا النحو خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي.

٤. إعادة هيكلة وزارة الأمن الداخلي (المسؤولة عن جهاز الشرطة الذي يضم بداخله حرس الحدود ومصلحة السجون الإسرائيلية)، لتصبح من الآن فصاعدًا وزارة الأمن القومي. يترافق هذا التحول، كما نصت الاتفاقيات الائتلافية، مع إعادة هيكلة كبرى تتعلق: أولًا، بإخراج جهاز حرس الحدود الذي طالما كان جزءًا يتبع هيكليًا لجهاز الشرطة وتحويله إلى جهاز مستقل يتبع مباشرة لوزير الأمن القومي. هذا الجهاز الذي يضطلع بعمليات حربية إلى جانب عمله الشرطي سيتم تضخيمه ورفده بجيش من المتطوعين للتعامل مع "التهديدات الأمنية" داخل القدس والخط الأخضر (حيث لا يعمل الجيش النظامي). ثانيًا، تغيير تشريعات وتعليمات تتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين "في أوقات التهديدات الأمنية" تشمل تسهيل إجراءات إطلاق النار، تحقيقات مكثفة، مداهمات، وغيرها. يضاف ذلك إلى تضييقات ذات طابع قومي يحاول بن غفير تحويلها إلى تشريع رسمي، مثل حظر العلم الفلسطيني، أو منع تكريم الأسرى المحررين والاحتفال بخروجهم من الأسر.

٥. قد يلقى هذا التغيير بظله على المشهد الفلسطيني، خصوصًا داخل مدينة القدس، التي شهدت خلال السنوات الماضية مواجهات واسعة النطاق، ومظاهرات ساهمت في تآكل صورة الأمن الإسرائيلي، وهو ما يحاول بن غفير "إصلاحه" بكل ثمن. لكن ما يجعل المشهد في مدينة القدس أكثر خطورة في العام ٢٠٢٣، هو أن بن غفير (كوزير أمن قومي ومسؤول عن جهازي الشرطة وحرس الحدود) ينتمي إلى التيار الكهاني، ويعتبر داعمًا أساسيًا للأنوية التوراتية، وكان أحد أهم مفاعيل توليد الاحتقان وتفجير المواجهات خلال هبة أيار ٢٠٢١ داخل القدس (وبالتحديد حي الشيخ جراح). كما أنه داعم أساسي، وأحد القائمين على مسيرات "الأعلام الإسرائيلية"، وتربطه علاقات وطيدة مع جماعات "بناء الهيكل" التي يشاركها في توجهاتها الأيديولوجية. وفي بداية العام ٢٠٢٣، أعلن بن غفير عن نيته فتح ملف المنازل الفلسطينية "غير المرخصة" في مدينة القدس، الأمر الذي تسبب في إضراب شامل ومواجهات في جبل المكبر حيث بدأ بن غفير تنفيذ عمليات هدم هناك. هذا المشهد ينذر بإمكانية اندلاع مواجهات على نطاق أوسع داخل مدينة القدس، خصوصًا خلال شهر رمضان ٢٠٢٣.

٦. من ضمن مهمات بن غفير إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية. وكان أحد أهم الوعود التي أطلقها، وتم ترجمتها كبند أساسي في الاتفاقيات الائتلافية، هي إعادة النظر في الشروط الحياتية للأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية. من شأن هذه الخطوات، في حال تم تنفيذها، أن تتسبب بأزمة مزدوجة: من جهة، يشكل الأسرى مسألة حساسة محاطة بإجماع فلسطيني، وقد يؤول الأمر إلى التسبب باحتجاجات فلسطينية جماهيرية أو تصاعد في أعمال المقاومة. من جهة ثانية، يرى جهاز مصلحة السجون بأنه لا بد من منحه خصوصية غير مسيسة للتعامل مع أوضاع السجناء الفلسطينيين لما يحمله الأمر من ضرورات أمنية وعملية لا يفهمها سوى القائمين بشكل مباشر على إدارة حياة السجناء (أي ضباط مصلحة السجون). في حال تم فرض مثل هذا التضييقات، فإنه من المرجح أن يتسبب الأمر بخلافات بين المستويات الأمنية (ضباط مصلحة السجون) والمستوى السياسي (وزير الأمن القومي).

٦. في ما يخص العلاقة مع السلطة الفلسطينية بشكل خاص، والفلسطينيين بشكل عام، لا بد من الإشارة إلى أن سموتريتش يحتل موقعًا مزدوجًا داخل حكومة نتنياهو السادسة: من جهة، هو وزير المالية مدة عامين، مع العلم أن وكيل وزارة المالية الإسرائيلية هو الشخص المسؤول تاريخيًا عن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في كل ما يتعلق بملف المقاصة، الاستيراد والتصدير، تطبيق/خرق بروتوكول باريس، والعمال وغيرها. ومن جهة ثانية، ومن خلال موقعه في وزارة الدفاع، هو نفسه مسؤول عن تعيين الإدارة المدنية وإدارتها. إن النظر إلى الدور الجديد للصهيونية الدينية من خلال هذه الازدواجية قد يدفع إلى استشراف مستقبل متوتر للعلاقة بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، وهو مستقبل قد

يتعقد بشكل متسارع في ظل تصنيف إسرائيل للمرحلة كمرحلة "ترقب لسلطة ما بعد أبو مازن". ومن غير الواضح كيف ستتأثر هذه المعادلة في ظل تفتح أعين المجتمع الدولي على تنامي الانتهاكات الإسرائيلية سيما وأن نقطة انطلاق الصهيونية الدينية في ما يتعلق بالضفة الغربية هو فهم متطرف وعنصري للتوراة وليس قواعد العمل السياسي–الدبلوماسي حسب الفهم الحداثي للعمل السياسي.

ثالثًا: إسرائيل وقطاع غزة:"الهدوء مقابل الاقتصاد"

غزة: بصمات أكثر من حرب وسط الحصار. (إ.ب.أ)

كنا قد أشرنا في التقرير السنوي السابق إلى أن إسرائيل تتعامل مع قطاع غزة بإستراتيجيتين متناقضتين لكنّهما متكاملتان (القطاع كيان منفصل، والقطاع جزء من البيت الفلسطيني).[11] خلال العام ٢٠٢٢، لم تتغيّر سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة وشكّلها عاملان متناقضان ربّما لكنّهما متكاملان، فمن ناحية هناك ما يُشبه الترحيل للملفات العالقة والإبقاء عليها دون حلّ (رفع الحصار عن قطاع غزة، فتح ميناء بحري، إنجاز صفقة تبادل الأسرى، وغيرها من الملفات) تماشيًا مع إستراتيجية كسب الوقت وتجنّب التقدّم باتجاه التسوية

كصفة عامة لسياستها تجاه الملف الفلسطيني برمّته. ومن ناحية أخرى استمرّت إسرائيل في مسعاها لتثبيت معادلة "الهدوء مقابل الاقتصاد"،[١٢] على الرغم من أنها شنّت عملية عسكرية محدودة وخاطفة- من حيث المدّة الزمنية-. ويُمكن تلخيص المشهد الإسرائيلي/ الغزّي على النحو الآتي:

١. في الخامس من آب، أعلنت إسرائيل عن إطلاق عملية عسكرية ضد حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة أطلقت عليها تسمية "الفجر الصادق- بحسب الترجمة العربية"، استهلتها باغتيال تيسير الجعبري أحد القادة العسكريين للحركة في القطاع، جاء ذلك بعد أيام عدّة من التوتّر بين فصائل المقاومة وإسرائيل على حدود القطاع التي شهدت ترقّبًا حذرًا في أعقاب اعتقال أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي والاعتداء عليه في جنين (الشيخ بسام السعدي) ما دفع الجهاد الإسلامي للتهديد بأنها سترّد على هذا الاعتداء من قطاع غزة، بالتزامن مع ما تشهده السجون والمعتقلات من توتر بسبب إضراب أحد الأسرى عن الطعام. أكّدت إسرائيل أن عمليتها تستهدف البنية التحتية للجهاد الإسلامي وقادة الجناح العسكري التابع لها- سرايا القدس- في مسعىً منها لعزل حركة حماس وتجنيبها الدخول في المواجهة العسكرية، إلّا أنها قتلت طوال أيام العملية ٤٩ فلسطينيًا بينهم ١٧ طفلاً.[١٣] بحسب الجيش الإسرائيلي؛ فقد أطلق الجهاد الإسلامي خلال العملية العسكرية أكثر من ١١٦٢ صاروخًا وقذيفة، سقط ٢٠٠ منها في أراضي قطاع غزة، و٩٩٠ وصلت إلى إسرائيل، اعترضت القبة الحديدية نحو ٣٨٠ منها بنسبة نجاح وصلت إلى ٩٦٪ بحسب المعطيات الإسرائيلية. [١٤]

٢. حاولت إسرائيل على مدار ثلاثة أيام من الجولة العسكرية التركيز على صعيد الخطاب الإعلامي ومنطق العصا والجزرة. أي التركيز على خطاب التسهيلات المُقدّمة لقطاع غزة (وتحديدًا تصاريح العمل في إسرائيل والاستمرار بإدخال أموال المنحة القطرية) والأثمان الباهظة التي سيدفعها القطاع وحركة حماس- كحاكم للقطاع- في حال انضمّت الأخيرة إلى جولة القتال، ويأتي هذا الأمر في ظلّ الإستراتيجية الإسرائيلية المُستحدثة تجاه القطاع- أشرنا إليها سابقًا في التقرير السنوي السابق- التي أطلق عليها يائير لابيد "الهدوء مقابل الاقتصاد" خلافًا لإستراتيجية نتنياهو على مدار سنوات حكمه بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢١ المعروفة بـ "الهدوء مقابل الهدوء".

٣. على المدى الإستراتيجي، حاولت إسرائيل، على ما يبدو، من خلال الجولة العسكرية كسر معادلة "وحدة الساحات" التي تحقّقت خلال هبّة أيار ٢٠٢١، والتي فرضت بموجبها فصائل المقاومة في قطاع غزة معادلة ربطت بين الاعتداءات الإسرائيلية في القدس (وتحديدًا في الحرم القدسي الشريف) أو التصعيد في الضفة الغربية ورد فصائل المقاومة في القطاع بإطلاق الصواريخ، حدّ الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل كما حدث خلال هبّة أيار ٢٠٢١ ومعركة "سيف القدس". استنادًا لهذا الأمر، هدفت إسرائيل من خلال الحملة العسكرية المحدودة، أولاً وقبل كل شيء،

إلى تغيير هذه المعادلة وإعادة إنتاج، وتثبيت المعادلة السابقة، وإن كان نسبيًا. هذا من ناحية. من ناحية أخرى، أكّدت الجولة أن حركة الجهاد الإسلامي- على الأقل في هذه المواجهة- أصرّت على تثبيت نقيض ما تسعى إسرائيل لتحقيقه، وهذا ما دفعها إلى تسمية الجولة العسكرية بـ "عملية وحدة الساحات".

لا يبدو أن حكومة اليمين المتطرّف الجديدة، ستُغيّر من السياسة الحالية تجاه القطاع، التي تتلخّص في إدارة الأزمات (الملفات العالقة) مع تقديم بعض التسهيلات الاقتصادية- الإنسانية مقابل الهدوء الأمني- "الاقتصاد مقابل الهدوء".

ساهمت هذه الجولة في تشكيل المشهد الإسرائيلي/ الغزّي خلال العام ٢٠٢٢، وقد تُسهم في الحفاظ على هدوء نسبي فترة معينة، خصوصًا في ظلّ التركيز على مسألة التسهيلات الاقتصادية التي تم بموجبها رفع حصة العمال من ١١ ألف عامل (في العام ٢٠٢١) إلى ٢٠ ألف عامل وفقًا لقرار الحكومة الإسرائيلية: ١٣٢٨ (قرار تشغيل عمال فلسطينيين من قطاع غزة في إسرائيل) الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٢٧,[١٥] وصولاً إلى تنظيم مسألة العمالة في إسرائيل من خلال تصاريح العمل وأرباب العمل الرسميين في قطاع غزة في الأول من آب ٢٠٢٢،[١٦] أي قبل اندلاع المواجهة العسكرية، الأمر الذي استمرّ حتى وقت إعداد هذا التقرير.

على المدى المنظور، لا يبدو أن حكومة اليمين المتطرّف الجديدة، ستُغيّر من السياسة الحالية تجاه القطاع، التي تتلخّص في إدارة الأزمات (الملفات العالقة) مع تقديم بعض التسهيلات الاقتصادية- الإنسانية مقابل الهدوء الأمني- "الاقتصاد مقابل الهدوء"، استنادًا إلى تقديراتها بأن دخول فصائل المقاومة في قطاع غزة في مواجهة عسكرية أمر وارد في ظروف غير عادية كاختراق "الوضع القائم" في الأقصى، وتزايد عدد عمليات القتل والاغتيال في صفوف الفلسطينيين في الضفة، أو استهداف أحد القيادات العسكرية لها في قطاع غزة،[١٧] وهو الأمر الذي قد يجر المشهد الإسرائيلي/ الغزي إلى المزيد من التعقيد. في المقابل، يرى نتنياهو أن الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو أمر إستراتيجي لا بد من الحفاظ عليه على المدى المنظور (راجع فصل المسألة الفلسطينية في التقرير الإستراتيجي السابق للعام ٢٠٢٢).

رابعًا: التفاعلات الدولية مع القضية الفلسطينية

كان العام ٢٠٢٢ العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين منذ العام ٢٠٠٥، حيث استشهد خلال العام ٢٠٢٢ فقط ٢٢٤ فلسطينياً/فلسطينية: منهم ١٧١ في الضفة الغربية والقدس و ٥٣ في قطاع غزة.[١٨] على الصعيد المقابل، قُتل ٢٩ إسرائيليًا أيضًا وهو الرقم الأعلى منذ العام ٢٠٠٥،[١٩] من ناحية أخرى، هدمت إسرائيل قرابة ١٠٥٨ مبنى سكنياً وغير سكني في الضفة الغربية وحدها (بما يشمل القدس الشرقية).

كانت إسرائيل قد أقدمت، خلال العام ٢٠٢١، على تصنيف ست من منظّمات المجتمع المدني كـ "منظمات إرهابية، هي: (الحق، الضمير، بيسان، اتحاد لجان العمل الزراعي، لجان العمل الصحي، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال).[٢٠] وهو ما اعتبرته منظمة العفو الدولية أمنستي في تقريرها الصادر في شباط ٢٠٢٢ بعنوان "الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية"[٢١] على أنه تمادٍ من إسرائيل في الاعتداء على المنظمات الحقوقية في فلسطين. في المدى المنظور، ليس واضحًا أن الحكومة اليمينية المتطرّفة ستغيّر من سياستها تجاه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، ما يُعزّز من هذا الافتراض أن المتطرّف سموتريتش- الذي تسلّم حقيبة "الإدارة المدنية" إلى جانب حقيبة وزارة المالية- كان قد صرّح في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ أن منظّمات حقوق الإنسان بالنسبة له تُشكّل خطرًا وجوديًا يجب اجتثاثه، ليس في الساحة الفلسطينية وحسب؛ وإنما تلك الإسرائيلية العاملة في مجال حقوق الإنسان.[٢٢] لكن الأهم هو أن إغلاق هذه المؤسسات فاقم الجدل الدولي حول انتهاكات حقوق الإنسان، وصب الزيت على التفاعلات الدولية المتعلقة بـ "سلوك الاحتلال غير الشرعي" (كما حدث أثناء التفاعل مع قضية اغتيال شيرين أبو عاقلة)، و بـ "شرعية إسرائيل" (كما حدث جماهيريًا أثناء المونديال)، أو حتى ضرورة تحويل الجدل المتعلق بالاحتلال إلى مستويات قضائية دولية (كما رشح عن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في نهاية العام ٢٠٢٢).

١. استشهاد الصحافية شيرين أبو عاقلة

صباح الحادي عشر من أيار ٢٠٢٢، استشهدت الإعلامية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة برصاص وحدة دوفدوفان التابعة للجيش الإسرائيلي قرب مخيم جنين، بعد إطلاق النار باتجاه مجموعة من الصحافيين أثناء تغطيتهم اقتحام قوات الاحتلال للمخيم.[٢٣] أثار استشهاد شيرين أبو عاقلة ردود فعل دولية وإقليمية ومحلية غاضبة ومنددة، طالبت إسرائيل بفتح تحقيق جدّي ومسؤول، ما دفع إسرائيل في البداية إلى محاولة التهرّب من المسؤولية ونشرت بعض المقاطع حاولت فيها توجيه أصابع الاتهام إلى مسلّحين فلسطينيين في مخيم جنين، قبل أن تتراجع عن هذه الرواية بعد مرور ٤ أشهر على الحادثة لتؤكّد أن أحد الجنود ربّما أطلق النار من مسافة ١٩٠ مترًا باتجاه المنطقة التي كانت تتواجد فيها شيرين وربّما أصابها بدون قصد،[٢٤] وقد زاد من حدّة التفاعل الدولي مع الحادثة اعتداء قوات الاحتلال على موكب تشييع جثمان الشهيدة أو عاقلة وعلى نعشها في القدس المحتلة. في هذا القضية، برز التخوف الإسرائيلي من أن تؤدي إدانة إسرائيل إلى توتير العلاقة مع الولايات المتحدة التي وجدت نفسها مُحرجة لأن شيرين كانت تحمل الجنسية الأميركية، أو من لجوء السلطة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية في هذا القضية والآثار التي قد تترتّب على ذلك.

٢. فلسطين وقضيتها في مونديال قطر ٢٠٢٢

أبرز مونديال كأس العالم الذي أُقيم في قطر حجم التفاعل العربي والأجنبي الجماهيري مع فلسطين والقضية الفلسطينية، الذي اتخذ أشكالًا وصورًا مختلفة غزت وسائل الإعلام العربية والأجنبية ومواقع التواصل الاجتماعي. بالنسبة لإسرائيل، فقد برز سؤال "هل أدّى تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية إلى قبول جماهيرها لإسرائيل؟ وإن كان على صعيد وسائل الإعلام على الأقل ".[٢٥] هذا السؤال تعزّز من مشهدين متكاملين، الأول الرفض الكبير الذي تعرّضت له وسائل الإعلام الإسرائيلية ومراسلوها الذين تواجدوا في الميدان ليس من قِبَل الجماهير العربية فحسب بل أيضًا من قِبَل بعض المشجّعين الأجانب، الأمر الذي دفع بعض وسائل الإعلام العبرية لوصف المراسلين الإسرائيليين بأنهم "مُطاردون".[٢٦] أما الثاني فقد كان احتفال المنتخبات العربية بالأعلام الفلسطينية خلال فوزها، وتحديدًا المنتخب المغربي الذي حقّق إنجازًا تاريخيًا بوصوله إلى المربع الذهبي للبطولة واحتفل طيلة مشواره في المونديال بالأعلام الفلسطينية، ما شكل أمرًا صادمًا بعض الشيء للإسرائيليين، على الرغم من أن هذا التضامن وترجمته السياسية غير متكافئين، وقد لا تُصبحان كذلك في المدى المنظور.[٢٧]

أبرز مونديال كأس العالم الذي أُقيم في قطر حجم التفاعل العربي والأجنبي الجماهيري مع فلسطين والقضية الفلسطينية، الذي اتخذ أشكالًا وصورًا مختلفة غزت وسائل الإعلام العربية والأجنبية ومواقع التواصل الاجتماعي.

٣. محكمة العدل الدولية والنظر في الاحتلال الإسرائيلي

كان من بين الأحداث المهمة التي ساهمت في تشكيل مشهد التفاعل الدولي– الرسمي على الأقل في هذه الحالة– مع القضية الفلسطينية هو مصادقة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة) بأغلبية ساحقة على طلب فلسطيني تم تقديمه بالنظر في حالة الاحتلال الإسرائيلي وطلب رأي محكمة العدل الدولية في لاهاي للحصول على رأي قانوني في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.[٢٨] في أعقاب القرار، صرّح ممثّل إسرائيل في الأمم المتحدة جلعاد أردان أن هذا الأمر من شأنه تحطيم فرص "التطبيع"، كما حذّرت إسرائيل السلطة الفلسطينية من هذه الخطوة التي وصفتها بـ "أحادية الجانب" وأكّدت أنها ستعاقب السلطة على ذلك، كما أدانت الولايات المتحدة الأميركية الخطوة بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية.[٢٩] أما نتنياهو، الذي بدأت حكومته أعمالها قبل أيام معدودة من القرار، فقد وصف قرار الأمم المتحدة بـ "الحقير"، وقال إنه غير ملزم لإسرائيل.[٣٠]

خلال العام ٢٠٢٢، ازداد منسوب قلق إسرائيل من احتمالية إدانتها بارتكاب جريمة الفصل العنصري، خاصة في ظل طلب الاستشارة القانونية من محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال والمستوطنات

وضم الأراضي الفلسطينية، بما في تغيير التركيبة الديمغرافية والوضع في القدس، وعلى الرغم من أن إسرائيل لا تتعاون مع الجهات الدولية في هذا الأمر، لأنها تتخوّف بشكل فعلي من أن يتم في المستقبل القريب فرض عقوبات عليها أو مقاطعة كبيرة، فإنها لا تستبعد أن تكتسب هذه "الاتهامات" زخمًا في المستقبل القريب، مع استمرار النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ووجود حكومة يمينية، الأمر الذي دفع بعض المراكز البحثية الإسرائيلية إلى أن توصي في تقاريرها الإستراتيجية بأخذ هذا الأمر بجدّية، وتعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة؛ استمرار تصوير إسرائيل لنفسها على أنها دولة قانون، والتعاون الكامل مع لجان التحقيق والمدعي العام وتوجيه رسائل وعقد لقاءات غير رسمية معه لتوضيح الموقف الإسرائيلي.[٣١]

إجمال: مخاطر انعدام "التسوية" مع الفلسطينيين ومرحلة ما بعد "أبو مازن"

مع انتهاء العام ٢٠٢٢، ووصول حكومة نتنياهو اليمينية إلى الحكم، ازدادت مخاوف مراكز الأبحاث والأمن الإسرائيلية المُقرّبة من دوائر صُنع القرار من ١) "خطر الانتقال إلى واقع حل الدولة الواحدة بين البحر والنهر"،[٣٢] خاصة في ظل مساعي إسرائيل بالتركيز على "إدارة الصراع" بدلاً من محاولة السعي للوصول إلى تسوية مستقبلية.[٣٣] ٢) اهتمام التقارير الصادرة عن هذه المراكز المتزايد بموضوع مرحلة "ما بعد أبو مازن"، أو "مرحلة الفوضى"، وكيف يجب على إسرائيل أن تتعامل مع هذا الأمر، كان أهمها تقريران مُتعمّقان لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب،[٣٤] ومعهد القدس للإستراتيجية والأمن.[٣٥] أخيرًا، قد تكون الفترة القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ هي فترة تشهد تصاعد العنف الممنهج الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، سواء بسبب تولي التيارات اليمينية، الدينية، الاستيطانية مناصب مفتاحية في ما يتعلق بالتحكم بحرس الحدود (حزب قوة يهودية- بن غفير)، الإدارة المدنية (حزب الصهيونية الدينية- سموتريتش)، والجيش (حزب الليكود- غالانت)، أو بسبب الخطوط العريضة التي تستند اليها الحكومة الجديدة التي تنص على أنه "للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع أنحاء أرض إسرائيل. الحكومة سوف تقوم بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب، والجولان، ويهودا والسامرة". كما أن ترجمة هذه الخطوط العامة قد ينطوي على عنف ممنهج استنادًا إلى عقيدة التيارات الكهانية والدينية الحردلية التي تشكل عنصرًا أساسيًا في الائتلاف الحاكم.

الهوامش

١ أنظر/ي المربع المتعلق بحملة "كاسر الأمواج". للمزيد انظر/ي: الجيش الإسرائيلي، "٥٢٧ عملية في شهرين ونصف"، تقرير صادر عن الجيش الإسرائيلي، انظر/ي: https://bit.ly/3RvVI2N؛ انظر/ي مثلا: https://www.ynet.co.il/news/article/bkmnw9mej

٢ من المهم الإشارة إلى أن وسم موقف شاس ويهودوت هتوراة باستخدام عبارة "لا رأي سياسيًا واضحًا"، إنما ينبع من قراءة برامجهم الانتخابية، أو بسبب عدم طرحهم للملف المشار إليه في برامجهم الانتخابية. في هذا السياق، فإن موقف الأحزاب الحريدية من المسألة الفلسطينية يتراوح بين مساحتي عمل متناقضتين: المساحة الأولى هي الخلفية الحريدية التقليدية التي بموجبها نأت هذه الأحزاب القطاعية المتزمتة عن التدخل في شؤون السياسية الإسرائيلية والاهتمام أكثر بمجتمعات التوراة التي تديرها. المساحة الثانية تنبع من تحالفاتها الإستراتيجية مع حزب الليكود وتصنيفها نفسها كأحزاب يمينية، وبالتالي باتت تشكل جزءًا من معسكر اليمين المتطرف سواء من ناحية أنماط تصويتها، موقفها من حل الصراع أو الاستيطان في الضفة الغربية والقدس. من هنا، يمكن وصف هذه الأحزاب بأنها أحزاب حريدية تتصهين بشكل مستمر.

٣ أليؤور ليفي ويوآف زيتون، "غانتس استضاف أبو مازن في منزله في رأس العين: الاستمرار في بناء خطوات تبادل الثقة"، في واي نت، بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/bykxclfik

٤ إيتمارآيخنر، "بينيت هبط في الولايات المتحدة وقال: لن نضم أراضي ولن تقوم دولة فلسطينية"، في واي نت، بتاريخ ٢٥ آب ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/hk11er4q11t

٥ انظر/ي على سبيل المثال: أودي ديكيل ونوي شاليف، خطر 'الدولة الواحدة' اليهودية–الفلسطينية: تحقق عمليا، منشورات معهد الأمن القومي، ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.inss.org.il/publication/one-state/.

٦ شاؤول آريئيلي، "وربما على إسرائيل أن تسعى نحو تقليص الصراع"، في هآرتس، ١٦ كانون الأول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3ZqCEXq

٧ معهد ماس، مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي على ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية، ورقة خلفية– جلسة طاولة مستديرة ٤، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس، ٢٠٢٢.

٨ المصدر نفسه.

٩ أودي ديكيل ونوي شاليف، "خطر 'الدولة الواحدة' اليهودية–الفلسطينية: تحقق عمليًا"، مصدر سابق.

١٠ راجع الملف الخاص بهذا الشأن الذي أصدره مركز مدار في ناهية العام ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3HzwE7R

١١ للمزيد، أنظر/ي: وليد حبّاس وعبد القادر بدوي، "المسألة الفلسطينية". في: تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٢٢: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠٢٢، https://bit.ly/3Ra0e6J

١٢ بحسب هذه الإستراتيجية، فإن على إسرائيل الشروع بخطوات اقتصادية كبيرة مُتعدّدة السنوات من أجل تحقيق الأمن، فالغرض من هذه الخطوات، بحسب يائير لابيد، هو تحقيق الاستقرار على جانبي الحدود من ناحية أمنية ومدنية؛ سياسية واقتصادية. إذ إن المجتمع الدولي وسكّان القطاع لا بدّ من أن يصلوا إلى استنتاج مفاده أن "إرهاب حماس" هو الحاجز الفاصل بينهم وبين الحياة الطبيعية والاستقرار الأمني والمدني– الاقتصادي. أنظر/ي:

عبد القادر بدوي. "هل بدأت إسرائيل بتطبيق إستراتيجية لابيد تجاه قطاع غزة: "الهدوء مقابل الاقتصاد"؟". مُلحق المشهد الإسرائيلي، ٢٥ نيسان ٢٠٢٢، مدار، https://bit.ly/3XAOug6

١٣ وفا. شهداء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، آب ٢٠٢٢، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، آب ٢٠٢٢، https://bit.ly/405o33H.

١٤ أنظر/ي: معطيات حول القصف الإسرائيلي على قطاع غزة، موقع القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي، ٦ آب ٢٠٢٢، https://bit.ly/3R6a5dM.

١٥ للمزيد، أنظر/ي: نص القرار ١٣٢٨: قرار تشغيل عمال فلسطينيين من قطاع غزة في إسرائيل": https://www.gov.il/he/departments/policies/dec1328_2022

١٦ للمزيد حول موضوع العمالة والتغييرات التي حصلت عليه من حيث الأرقام ومستوى الدخل والمعيشة منذ العام ٢٠٠٥ وحتى آل ٢٠٢٢، انظر/ي: https://www.inss.org.il/he/publication/workers-from-gaza/

١٧ يوني بن مناحيم. "حكومة نتنياهو ستستمر في سياستها الحالية تجاه قطاع غزة". نيوز ١ العبرية، ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، https://bit.ly/3wux9JI.

١٨ جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام ٢٠٢٢"، مصدر سابق.

١٩ المصدر السابق.

٢٠ للمزيد، انظر/ي: حباس وبدوي، "المسألة الفلسطينية".

٢١ انظر/ي: التقرير كاملاً بعنون " الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية": https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/

٢٢ نوعا شبيغل. "سموتريتش: منظمات حقوق الإنسان هي تهديد وجودي لإسرائيل، الحكومة القادمة ستقوم بمعالجة الأمر". هآرتس، ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3XCBCGv

٢٣ وفا. "استشهاد الزميلة شيرين أبو عاقلة وإصابة الصحفي علي السمودي برصاص الاحتلال في مخيم جنين". وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ١١ أيار ٢٠٢٢، https://wafa.ps/Pages/Details/47532

٢٤ تقرير صادر عن المنظمة الإعلامية الأميركية NPR، أنظر/ي: https://n.pr/3DhtjYf.

٢٥ إيتان لشيم. "على الشبكة، الفائز الحقيقي لمونديال القدس هي فلسطين". ذا ماركر، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3XUPewZ.